فوق الطاولة

هني الحمدان

أوجاع المواطن

هكذا الأيام تتوالى، وتتوالى معها التعقيدات وتصبح المعيشة هماً لا يطاق وحملاً ثقيلاً جداً بالأعباء المادية والنفسية، فأمور الحياة تزداد تعقيداً وتشابكاً كل يوم في ظل الانقلابات العالمية والتحديات على الساحة الدولية التي أنتجت حالة من التضخم أدت إلى ارتفاع الأسعار لتصل إلى مستوى عال جداً لم تحتمله أي جيوب ودخول..! تأثير حالة التضخم وغيرها يزداد صداها يوما بعد آخر، فالتضخم ولد الغلاء وحالات كهذه ستسبب حالة من الركود الثقيلة وتعطل حركة الإنتاج وتتأثر بشكل خطير، فالركود على الساحة العالمية سيؤثر فينا وسيفاقم الأمور لما سينتج عنه من انخفاض في فرص العمل غير الموجودة أصلا وركود في الأسواق التي بدأت تظهر ملامحه بقوة..!

أمام كل صور المشهد الضبابي وما يحمله من تحديات خاصة، فإن مواضيع العمل والاستثمار والسياحة كلها دون المستوى ولا تصل لمستوى التطلعات الكاملة، وعلى رغم الظروف الاقتصادية المعيشية الصعبة للمواطنين والشكوى المستمرة بسبب ارتفاع الأسعار وضيق الأفق وقلة فرص العمل وندرتها، والحلول القاصرة من جانب الإدارات الرسمية المعنية، فالمواطن اليوم مطالب بأن يراجع ثقافته الاستهلاكية وترتيب الأولويات حسب ضرورتها من أجل أن يستطيع سد بعض احتياجاته ولو بحدودها الدنيا..!

نشهد حالات غريبة في مجتمعنا تستدعي الاستغراب وتضع جملة من الأسئلة والاستفسارات تصعب معها إجابات مقنعة تفش الغل.. فالالتزامات كثيرة والطلبات متعددة والفواتير يصعب عدها وتحتاج وحدها إلى ميزانيات، وهنا لا يستطيع أحد تحملها، فالكل مسؤول والجميع مطالب بالتفكير والبحث عن حلول حتى لا نجد أننا غارقون حتى رؤوسنا بالمشاكل، عندها يصبح الكل عاجزاً عن التصرف حيال أي مشكلة.

لا أحد ينتظر حلولاً تأتي مغلفة من الخارج أو وفق وصفات جاهزة، الموضوع وصل لدرجة خطرة تستدعي من كل شخص الاعتماد على ذاته، ويحاول أن يجد حلاً أو فكرة أو رأياً، علينا إعادة التفكير ومحاولة تقليع شوكنا بأيدينا من خلال ترتيب الأولويات وخاصة الضروريات وبرمجة النفقات ومنها الاستهلاكية.. من باب ألا نبقى نلعن الظلام ولدى كل شخص شمعة قد تنزع العتمة من حولنا.

أمور كثيرة وحالات عديدة إذا ما أحسنا التعامل معها بأسلوب حضاري بعيداً عن الاستعراض واللا مبالاة، وقمنا بتوجيهها إلى الطريق الصحيح، فإننا حتماً سنوفر نسبة من الأعباء ونسلك طريقاً يسد بعض الاحتياجات، في المناسبات الحكومية تشاهد الولائم وحجم الصرفيات الكبير وأسطول السيارات والهدر، وكذلك نمطية الاستهلاك لدى بعض الطبقات الاجتماعية، فلو ساهمت بجزء من عطاياها ومساهماتها لاستطاعت أن تعزز جانباً من دور تكاملها مع الشرائح الفقيرة.. هنا لا نقلل من دور الحكومة، أيضاً فهي مطالبة بتأمين سبل العيش للمواطن وإيجاد فرص العمل والسعي الدائم والجاد للتخفيف من وجعه..!

الموافقة على مجموعة توصيات للجنة الاقتصادية من ضمنها تصدير ورق الغار

مدير الحراج لـ«الوطن»: إنتاجنا يصل إلى ٦٠٠٠ طن والاستهلاك المحلي لا يتجاوز الألف

نوار هيفا

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على عدد من توصيات اللجنة الاقتصادية المتعلقة بعدد من القطاعات الخدمية والتنموية والصناعية والصحية وتضمنت التصديق على العقد المبرم بين المدينة الصناعية بحسياء والشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات، لتغذية المشروعات الاستثمارية بالتوتر المتوسط والمنخفض في المنطقة الشريطية (الغذائية- الكيميائية- الهندسية) في المدينة الصناعية، وذلك بغية تأمين التغذية الكهربائية للمستثمرين في هذه المناطق لاستمرار عملية الإنتاج، وتحريك عجلة الاقتصاد في المدينة الصناعية بحسياء.

والتصديق على العقد المبرم بين مشفى المواساة الجامعي بدمشق ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية فرع ريف دمشق، لتنفيذ مشروع إكساء المدرج الأكاديمي للمجمع الإسعافي التابع لمستشفى المواساة الجامعي، لأن المدرج جزء من منظومة عمل المستشفى على الصعيدين الخدمي والأكاديمي والمرتبط بمنظومة البنية التحتية للمجمع الإسعافي بالمستشفى، ورفع الطاقة الاستيعابية لقبول مرضى الإسعاف إلى أكثر من ثلاثة أضعاف.

كذلك التصديق على العقد المبرم بين مديرية الخدمات الفنية بحلب والشركة العامة للطرق والجسور لتنفيذ الأعمال المتبقية لاستكمال مشروع أشغال عامة صناعية وبقايا مقالع وتعبيد وتزفيت طريق البادية الواصل من محطة الغاز نايفة العزم – السفيرة.

وأيدت اللجنة مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالسماح بتصدير مادة ورق الغار ولكل المصدرين ممن لديهم مستودع مرخص أصولاً، وفق مجموعة من الشروط أولها أن يقدم صاحب المستودع طلباً لتصدير الكميات المتوفرة لديه إلى دوائر الحراج في المحافظات، ليتم تدقيق الطلب وتكليف لجنة بالكشف على المستودعات والكميات المتاحة للتصدير، ثم يتم منح الموافقة على تصدير الكمية بشريطة الالتزام بالفترة الزمنية الممنوحة له بمدة أقصاها ٣ أشهر، ويجب زراعة شجرة غار مقابل كل ١/ طن من المادة المصدرة والاعتناء بها لأنها ثروة وطنية يجب المحافظة على بقائها واستمراريتها.

مدير الحراج في وزارة الزراعة علي ثابت بين أن الكميات التي يتم تصديرها من أوراق الغار يتم تحديدها بعد تقدير احتياجات السوق المحلية وهي ليست كبيرة بالنسبة للكميات الممكن إنتاجها سنوياً، وكمتوسط إنتاج تنتج (٥٠٠٠-٦٠٠٠) طن بالسنة، والاحتياج المحلي لا يتجاوز ١٠٠٠ طن، وهناك كميات زائدة أغلبها من أراض خاصة، تكون موجودة ضمن كل أرض زراعية يحصل فيها المزارع على رخص استثمار لزراعة الغار ضمنها، وهناك قسم حراجي صغير جداً.

وأشار ثابت في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن أهمية قرار التصدير تكمن في الفائدة التي تعود للمزارع.

وعن ضمان عدم تدهور الغطاء النباتي وإلحاق ضرر بنبتة الغار لفت ثابت إلى أن المزارع حتى يتمكن من استثمار الأراضي الحراجية ضمن أرضه لزراعة الغار يحتاج لموافقة وتصريح من وزارة الزراعة، كما أن مديرية الحراج وضعت خطة عمل لزيادة عدد الغراس كل عام، كما تقوم بتوزيع الغراس على المزارعين مجاناً في جميع المحافظات حرصاً على هذه النباتات.

وعن الكميات المحددة للتصدير أوضح ثابت أنه سيتم أولا تحديد الكميات في المستودعات المرخصة في المحافظات، فأوراق الغار تدخل إلى هذه المستودعات، بالتالي يتم احتساب كمياتها وتحديد مصدرها، كما أن الكميات المصدرة ستخرج من هذه المستودعات، وتدخل إليها باسم المرخص ورقم الترخيص، وتحديد مكان جمع هذه الأوراق، وعليه يتم تحديد الكميات المتاحة للتصدير.

اختيار رفع الأسعار في أصعب شهر على السوريين

أستاذ جامعي: يجب أن نكون الآن في مرحلة التعافي.. فما الذي حدث؟

طلال ماضي

يرى خبراء اقتصاديون أن القدرة الشرائية للمواطن السوري تضررت بشكل كبير بعد قرارات رفع أسعار المحروقات، وارتفاع أسعار السلع الجنوني في الأسواق، ويعتبرون أن توقيت القرار لم يكن مناسباً، والحكومة تقدم حلولاً مالية مؤقتة وليست اقتصادية طويلة المدى، ويسألون عن البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب، والخطة الإستراتيجية سورية ٢٠٣٠ التي بموجبها يجب أن نكون اليوم في مرحلة التعافي الاقتصادي.

واعتبر استشاري تطوير الأعمال والاستثمار فراس شحادة أن معالجة ملف الدعم خلال الفترة التي وضعتها الحكومة لمعالجته كأحد حوامل عملية إعادة توزيع الدخل اصطدمت بمؤثرين اثنين يتعلق الأول بانخفاض كفاءة المؤسسات المسؤولة عن إدارة الملف، ويخص الثاني عامل التوقيت المناسب، وبالنتيجة أثرت معالجة الدعم سلباً في عدالة التوزيع من جهة، وأدت إلى رفع تكلفة الإنتاج وساهمت في رفع معدلات التضخم من جهة ثانية.

وأشار شحادة إلى أن ضعف إدارة ملف الدعم أدى إلى ظهور حلقات انتفاعية وتجار محدثي النعمة، وأدى إلى خسارة الخزينة لمبالغ كبيرة تحت اسم الدعم الذي لم يصل إلى مستحقيه.

وأكد شحادة أن الحرب في سورية ساهمت في زيادة معدلات الفقر وفق خطيه الشديد والعام، وارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر العام، وازدادت الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي مع تفاوت هذه النسب بين محافظة وأخرى، واليوم هذه الأسر مع رفع أسعار المحروقات وارتفاع الأسعار ازدادت أعباؤها، وخاصة أن الرفع جاء في منتصف الشهر وخلال الشهر الأصعب على السوريين المعروف بشهر المونة ودخول المدارس، داعياً كل من لديه القدرة لمد يد المساعدة ولو كان بالقليل لتخفيف الأعباء عن الأسر الفقيرة في هذه المرحلة الأقسى على الشعب السوري، والإسراع في إيجاد صيغة للحماية الاجتماعية بالنسبة للعجزة وكبار السن الذين ليس لديهم رواتب تقاعدية ويعيشون على الإعانات المجتمعية.

وحول توقيت رفع الأسعار والأثر السلبي على الشارع السوري بين الأستاذ الجامعي الدكتور ولاء زريقا أن الحكومة وضعت البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب، والخطة الإستراتيجية سورية ٢٠٣٠، وحددت من خلاله الرؤى والأهداف والسياسات الإرشادية والإطار البرامجي التنفيذي، وتم الأخذ بالحسبان المتغيرات المتسارعة وظروف الحرب، وقسمته إلى أربع مراحل، المرحلة الأولى أطلقت عليها مرحلة الإغاثة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠، والثانية مرحلة التعافي من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤، والثالثة مرحلة الانتعاش من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٨، والأخيرة الاستدامة من ٢٠٢٩ إلى ٢٠٣٠، مشيراً إلى أن توقيت رفع الدعم كان غير موفق، صحيح أنه ضمن هذه المرحلة من البرنامج، لكن لو تمت معالجته قبله لكان أفضل لأن الوضع الاقتصادي كان أفضل، ولم تكن معدلات الفقر بهذا الحجم، وكانت الحكومة وفرت من الهدر الذي وقع وأدى إلى ظهور فئة من البرجوازية الجديدة، فهل من المعقول أن تكون يومية معتمد الخبز تعادل يومية عدة موظفين من الفئة الأولى؟ ولماذا لا يكون الدعم للأفراد بدلاً من السلعة؟

وأكد زريقا أن مرحلة التعافي ٢٠٢١ – ٢٠٢٤ كان من المخطط ضمنها عودة القطاعات الإنتاجية للعمل، وتقديم الخدمات، وبدء ظهور نتائج وآثار تدخلات مرحلة الإغاثة، واستعادة التوازن، ووقف النزيف الحاصل باستخدام وسائل التمويل الخارجية والداخلية المتوفرة، وإعادة ترتيب الإنتاج المادي والمعنوي، وترميم سلاسل الإنتاج تبعاً للتكاليف والأهمية، والتركيز على البنى التحتية من الطاقة والمياه والنقل، لكن للأسف هذه المرحلة لم يكتب لها النجاح، ونحن اليوم أصبحنا على أعتاب نهاية المرحلة ويحق لنا أن نسأل عن الفائدة من وضع الخطة في حال لم تنفذ بالاتجاه الصحيح!

ولفت زريقا إلى أن المؤشرات التي وضعتها الحكومة في البرنامج ضمن مرحلة التعافي أي في هذه الأيام زيادة نسبة العاملين من حملة الشهادة الجامعية من ٢٥ إلى ٢٩ بالمئة عن المرحلة السابقة إلا أن ما نشاهده هو خسارة هذه الكفاءات بشكل مستمر، وإفراغ المؤسسات من الخبرات، وبعد التضخم الكبير الجميع أصبح يتجه نحو مشروعه الخاص أو الهجرة، كما خططت الحكومة ضمن مرحلة التعافي إلى زيادة النسبة في إنتاجية العامل من ٥ إلى ١٥ بالمئة، وما نشاهده في الواقع للأسف هو تراجع الإنتاجية.

وبين زريقا أن الخطط الأخرى التي وضعت خلال مرحلة التعافي منها فتح منافذ تصدير للمنتجات السورية، وإقامة شراكات تجارية إستراتيجية، والتركيز على التخطيط المحلي والإقليمي، وإصلاح سوق العمل وتحقيق معايير العمل اللائق، وتحسين إمكانات الوصول إلى الخدمات العامة، وتعزيز كفاءة وكفاية البنى التحتية الإنتاجية، وهذه الخطط لم نر منها سوى الوعود ورفع الدعم في أسوأ وقت وظروف اقتصادية يعاني منها المواطن.

ودعا زريقا إلى بذل الجهود لوقف هذا التدهور المتسارع في حالة ذوي الدخل المحدود، ومعالجة الأثر الكبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقف اليوم عاجزة عن إكمال مشواراها بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعها التي هي في الأساس تحمل نسبة مخاطرة عالية، والوقوف إلى جانب من أطلق مشروعه وحمايته من التعثر والخسارة خلال هذه الفترة.

Reference: SY-AL-00228

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

الموضوع: مناقصة ضمن اتفاقية إطارية لصيانة نظام الصرف الصحي في محافظات حلب وإدلب

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام **1979**. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في **منظمة مكافحة الجوع (AAH)** للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية، والأمن الغذائي، والمياه، والاصحاح.

الرقم المرجعي للمناقصة: SY-AL-00228

مناقصة ضمن اتفاقية إطارية لصيانة نظام الصرف الصحي في محافظات حلب وإدلب

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية **من منظمة مكافحة الجوع** وذلك **بإرسالهم طلب رسمي لوثائق وأوراق المناقصة وذلك على ايميل المنظمة** procurement@sy.acfspain.org مع ذكر رقم مرجع المناقصة ليتم ارسال وثائق المناقصة **بالبريد الالكتروني**، ابتداءً من تاريخ: **22 من شهر آب ولغاية 12 من شهر أيلول 2023، من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً.**

العنوان: المحافظة، أمام نقابة المحامين، مدينة حلب، الجمهورية العربية السورية.

هاتف: 316-945-444-963+

بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

موعد ارسال العروض باليد بتاريخ: 12 أيلول 2023، قبل الساعة 4:00 عصراً

طريقة الدفع: تحويل بنكي

العملة: الليرة السورية

ACTION AGAINST HUNGER

Reference: SY-AL-00228

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

Subject: *Tender Framework Agreement for Maintenance of the Sewage System in Aleppo and Idlib Governorates.*

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in ***1979***, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water, and sanitation.

Tender Reference Number: SY-AL-00228

Tender Framework Agreement for Maintenance of the Sewage System in Aleppo and Idlib Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** through email, ***by sending an email to the following address*** procurement@sy.acfspain.org with a formal request for obtaining the tendering dossier mentioning tender reference number to send tender documents ***by Email***, starting from ***August 22nd till September 12th ,2023 between 9:00 AM and 4:00 PM.***

Address: Al-Mohafaza, in front of Lawyers Syndicate, Aleppo City, Syrian Arab Republic.
Tel: +963 945 444 316
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Submission of Offers by Hand on: ***September 12th, 2023, before 04:00 PM.***
Payment Method ***Bank Transfer***
Currency: ***Syrian Pounds***

ACTION AGAINST HUNGER

.. والسماح باستيراد آلات الزراعة والبستنة المستعملة لمدة عام واحد فقط

وزير الزراعة لـ«الوطن»: قرار سيحسن الإنتاجية خاصة أن نسبة العجز بالجرارات الزراعية وصلت خلال الحرب إلى ٣٧ ألف جرار

جلنار العلي

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً يقضي بالسماح لكل المستوردين باستيراد آلات الزراعة والبستنة «آلات البذر والغرس والشتل» المستعملة أو المحدد منها من البند الجمركي (٨٤٣٢٣٩٠٠) وفق عدة ضوابط وشروط تنص على ألا يزيد عمر الآلة على خمس سنوات، وأن تكون بحالة فنية جيدة ومناسبة للعمل في سورية، وأن تكون هذه الآلات موثوقة فنياً ومن صنع إحدى الشركات المعروفة عالمياً بهذا المجال، كما يشترط على المستورد بالالتزام بتوفير القطع التبديلية للإصلاح والصيانة، على أن يتم موافاة اللجنة الاقتصادية قبل انتهاء مدة تنفيذ القرار بمذكرة حول نتائج التطبيق، ويعمل بهذا القرار لمدة عام واحد فقط من تاريخ صدوره.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار جاء في إطار تشجيع المستوردين على استيراد احتياجات القطاع الزراعي من ملحقات وآليات زراعية، وخاصة أنه خلال فترة الحرب على سورية وصل العجز إلى نحو ٣٧ ألف جرار، ناهيك عن تضرر الكثير من الآليات الزراعية وقدم عمرها الفني وصعوبة تأمين القطع التبديلية لإصلاحها نتيجة للحصار الاقتصادي على سورية، لذا تم وضع ميزات تفضيلية لتمكين استيراد أكبر كمية ممكنة من المعدات الزراعية اللازمة لخدمة العمليات الزراعية وفقاً للخطة المقررة.

وأكد قطنا أن الملحقات والآليات الزراعية هي الجزء الأهم في تحضير الأرض للزراعة، وخاصة أن كل محصول يجب أن يتوفر له معدات زراعية خاصة به لتهيئة التربة وتنعيمها وللعزاقات الآلية ومرشات المبيدات الحشرية والجرارات، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تحسين الإنتاجية بالنسبة لوحدة المساحة، لأن تحضير الأرض الجيد سيقابله حتماً محصول جيد وتحسن بالإنتاج.